

آثار الغزو العراقي الغاشم على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت: دروس مستفادة من أزمة مالية

في إستعراضهما للسّمات التاريخية للتنمية الإقتصادية، إستشهد "روبرت بولدوين" (Robert Baldwin) و"جيرالد ميير" (Gerald Meier) بالمؤرخ البريطاني "لويس ناميير" (Lewis B. Namier) في قوله "وهكذا فإننا نجد الماضي يهيمن علينا وبحيط بنا في كل حين، وليس أمامنا غير طريقة واحدة لفهم أي جزء منه ولو بصورة ضئيلة، ألا وهي المُتمثلة في معرفة كيف صارت هذه الأحداث إلى ما آلت إليه. ويساعدنا ذلك على تفهم طبيعة وسمة هذه الأحداث، ومدى وجود أو غياب علاقات تلازمية بينها وبين الوقائع الحياتية التي نعيشها"⁽¹⁾. ولقد إنتهى بولدوين وميير إلى أن هذه المقولة تنطبق على المجريات التاريخية التي تتحكم في التنمية الإقتصادية. كما تنطبق المقولة ذاتها على ما خاضته دولة الكويت مؤخراً من تجربة الغزو والتحرير. وبخصوص دولة الكويت، فإن السيطرة على تبعات الإحتلال العراقي على القطاع المصرفي والمالي قد إستدعت التقييم الدقيق لإنعكاسات الغزو. وقد أكدت تجربة مواجهة الأزمة، وجود علاقة تلازمية بين تطور القطاع المصرفي والمالي الكويتي وواقع الظروف الإقتصادية في دولة الكويت، قبل الإحتلال وأثناءه. لذا، فإنني أجد في المقولة السابقة بداية مناسبة لإستعراض تاريخي وتحليلي للدروس التي إستقاها القطاع المصرفي والمالي الكويتي من الأزمة المالية التي خلفها الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من شهر أغسطس عام 1990.

ويُركّزُ هذا المقال على الدروس حاسمة الأهمية المستفادة من تلك الأزمة المالية، مع التركيز على الجهود التي بذلها بنك الكويت المركزي أثناء فترة الإحتلال العراقي وعقب تحرير الكويت في 26 فبراير عام 1991. ولقد آن الأوان للتركيز على هذه الدروس من خلال التحليل المتعمق لنتائج وإنعكاسات تلك الأزمة المالية على القطاع المصرفي والمالي الكويتي. ولذا، فقد أعد هذا المقال ليشتمل على أربعة أجزاء مكملّة لبعضها، حيث يتناول الجزء الأول خلفية الأوضاع الإقتصادية والنقدية الرئيسية السائدة قبل فترة الغزو. ويتناول الجزء الثاني والثالث جهود بنك الكويت المركزي أثناء الإحتلال، والتطورات التي أعقبت التحرير. أمّا الجزء الأخير فيستخلص الدروس حاسمة الأهمية المستفادة من الأزمة المالية. ونأمل أن تؤدي هذه الدروس إلى توجيه مزيد من العناية نحو الكيفية التي قامت بها دولة الكويت بالتصدي لآثار هذه الأزمة على القطاع المصرفي والمالي الكويتي.

أولاً : فترة ما قبل الغزو:

لأغراض التمكن من تقييم الإنعكاسات الكاملة للغزو العراقي على القطاع المصرفي والمالي، فإنه يتحتّم فهم خلفية الأوضاع الإقتصادية والنقدية لهذه الفترة. ولقد كانت الكويت وقتذاك تنتهج سياسات واضحة قصيرة وطويلة الأمد للإرتقاء بأداء الإقتصاد المحلي، كما كانت تقوم بتطوير خطة عمل

(1) من كتاب التنمية الإقتصادية لمير و بولدوين، نيويورك: جون ويلي، 1957، صفحة 139.

إستراتيجية مستقبلية للفترة من 1991/90 إلى 1995/94. وقد أدى الغزو العراقي إلى إعاقه الجهود المكثفة التي كانت تبذل لتحقيق هذه الأهداف.

وقد نجد في النقاط التالية ما يعين على إدراك ما كان عليه أداء الاقتصاد الكويتي قبل الغزو:

1. خلال فترة الأعوام الخمسة المنتهية في عام 1989، ساهم قطاع النفط بما نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من عائدات الصادرات، و88% من إجمالي العائدات الحكومية. وفي هذه الهيمنة الواضحة لقطاع النفط على الإقتصاد ما يُفسّر ضرورة التركيز على تدعيم القطاعات غير النفطية والإرتقاء بها، ولاسيما القطاع المصرفي والمالي.

2. إعتد الإقتصاد الكويتي دوماً، وإلى حد بعيد، على الواردات. ونتيجة لذلك، فقد أصبح التضخم المحلي خاضعاً للتقلبات العالمية في أسعار السلع والخدمات، وأسعار صرف العملات. كما إزداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بما يعادل 1.5% و3.3% فقط في عامي 1988 و1989 على التوالي.

3. منذ عام 1985، وحينما بُدئ العمل في الخطة الخمسية للفترة من 1986/85 إلى 1989/90، فقد أعطت السلطات الكويتية أولوية التصدي للمشاكل الهيكلية في الكويت، مثل إختلالات التركيبة السكانية والعمالة، وتوسعة القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل القومي.

4. إعتباراً من السنة المالية 1982/81، سجّلت الموازنة العامة للدولة عجزاً تراوح بين حدٍ أدنى قيمته 106.1 مليون دينار كويتي⁽²⁾ في السنة المالية 1982/81، وحدٍ أعلى قيمته 1302.3 مليون دينار كويتي للسنة المالية 1987/86. وقد أدى الغزو إلى زيادة ذلك العجز إلى 7368.2 مليون دينار كويتي، و5528.8 مليوناً للسنتين الماليتين 1991/90 و1992/91 على التوالي.

5. إتسم أداء البنوك الكويتية والمؤسسات المالية الأخرى في فترة ما قبل الغزو بإنجازات ملموسة على صعيد إزالة الآثار المترتبة على مشكلة المديونيات الصعبة، حتى يتسنى لها التركيز على أداء دورها المعهود في الإقتصاد الوطني، والمُتمثل في تلقي أموال المودعين، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة، وتمويل نشاطات إقتصادية مختلفة، والقيام بدور الوساطة في المعاملات مع العالم الخارجي، إضافة إلى إدارة أموال الغير.

ونظراً لإنفتاح الوحدات المصرفية والمالية في الكويت على العالم الخارجي، فقد شرع بنك الكويت المركزي، وذلك قبل الغزو بفترة طويلة، في إدخال تعديلات على تلك الوحدات تمكنها من مواجهة

(2) الدينار الكويتي هنا يساوي 3.5235 دولاراً أمريكياً

المنافسة الشديدة الناجمة عن التكتلات الإقتصادية الدولية، سواء القائمة منها أو المتوقع قيامها في بقاع مختلفة من العالم. ومن الضرورة بمكان أن نذكر هنا أن إجمالي حجم موجودات البنوك الكويتية قد تخطى 12 بليون دينار في نهاية شهر مايو من عام 1990، وأن الموجودات الأجنبية قد شكلت 25.5 % من هذا الإجمالي. وقد وصلت قيمة الموجودات الأجنبية إلى 3061 مليون دينار كويتي في نهاية عام 1990 ، مقابل 1644.4 مليوناً للمطلوبات الأجنبية.

ثانياً: فترة الإحتلال:

لعب بنك الكويت المركزي دوره خلال تلك الفترة بمنأى عن البلاد، وبذل جهوداً مكثفة في أكثر من اتجاه، مع التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية للمسؤولية، وهي: تنظيم أوضاع البنوك الكويتية في الخارج، ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنوك الأجنبية، وإعداد خطة شاملة لإعادة العافية إلى القطاع المصرفي والمالي عقب التحرير.

1. إعادة تنظيم أوضاع البنوك الكويتية في الخارج:

أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته، من قاعدة عملياته المؤقتة في خارج البلاد، بهدف إدارة عمليات البنوك الكويتية وحماية موجوداتها المالية. ولقد تم الإبقاء على إتصال مستمر مع أكبر عدد ممكن من مسؤولي البنوك، وأعيد تجميع المعلومات والسجلات المفقودة من خلال الإتصال المتبادل مع البنوك الأجنبية. كما تم حصر التواريخ المعتمدة لفترة ما قبل الغزو في بعض رؤساء مجالس الإدارات ونوابهم.

وخلال فترة الإحتلال، تعرضت خزائن بنك الكويت المركزي لنهب ما بها من ذهب، وأوراق نقد من الإصدار الثالث للدينار الكويتي. وبعد قيام بنك الكويت المركزي على وجه السرعة بتحديد ما تعرض له من سرقة لأوراق النقد، عمد إلى إلغائها كعملة لها قوة إبراء قانونية، حيث تم ذلك من خلال مرسوم أميري. ومن ثم، قام بنك الكويت المركزي بإعداد الإصدار الرابع للدينار الكويتي، والذي أصبح معداً للتداول في شهر ديسمبر من عام 1990. وقد أتى هذا التحرك الرامي إلى منع المحتلين من الإستفادة من العملة الوطنية للكويت، مكملاً لإجراء سابق تمثل في طلب تجميد الموجودات الكويتية في الخارج، وقد أدى هذا الإجراء بالفعل إلى حماية هذه الموجودات.

2. مساندة البنوك الكويتية:

أدت القيود المفروضة على التواريخ المعتمدة إلى إستمرار بعض معاملات البنوك الكويتية، إنطلاقاً من الثقة بأمان التعامل مع هذه البنوك. كما أدت عملية إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لمسؤولي البنوك، وإعادة تجميع السجلات المصرفية، إلى توفير مزيد من الإستقرار خلال فترة الأزمة. وثمة إجراءات أخرى إتخذها بنك الكويت المركزي لمساعدة البنوك الكويتية على الوفاء بالتزاماتها، تضمنت وضع برامج زمنية لتسوية المعاملات، وسداد الفوائد المستحقة على التزامات هذه البنوك. ومع عودة البنوك

الكويتية إلى تولي تسير شؤونها في مجالات معينة، فقد طلب بنك الكويت المركزي من السلطات النقدية المعنية رفع ما فرضته من تجميد على الموجودات الكويتية.

وإنطلاقاً من منظور بعيد الأمد، برزت ضرورة مواصلة المحافظة على الثقة في الجهاز المصرفي الكويتي، وذلك استباقاً لمرحلة إعادة بناء القطاع المصرفي والمالي بعد التحرير. كما قدمت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المساعدة في ذلك الخصوص، من خلال استمرار اعتمادها لإستبدال الدينار الكويتي، الأمر الذي شكّل عوناً للكويتيين الموجودين في منأى عن الوطن آنذاك.

3. وضع خطة لفترة ما بعد التحرير:

منذ الأيام الأولى للإحتلال، توقّع بنك الكويت المركزي تحرير البلاد وقام بالتخطيط لعملية إعادة بناء سريعة للقطاع المصرفي والمالي بما ينطوي عليه من مكونات حيوية الأهمية. ومن هذه المكونات على وجه التحديد، إستعادة الثقة في العملة الكويتية، والحفاظ على إستقرار أسعار الصرف والسيطرة على التضخم، والمحافظة على الثقة في الجهاز المصرفي، محلياً ودولياً. كما أعدّ بنك الكويت المركزي خطاً قصيرة وطويلة المدى ترمي إلى المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي والمالي أثناء الإحتلال وتعمل على إعادة عافيته فوراً بعد التحرير.

وتضمّنت الخطة طويلة المدى لإعادة بناء القطاع المالي الحفاظ على الإتصال بمسؤولي البنوك المتواجدين في دول مختلفة، وذلك إستعداداً لإعادتهم إلى مواقع عملهم الأصلية عقب التحرير. كما إستطاع بنك الكويت المركزي الإبقاء على الإتصالات بداخل الكويت أثناء الإحتلال، وأصدر تعليمات وإجراءات إلى البنوك لتنفيذها فور عودتها إلى الكويت. وتضمّنت هذه التعليمات الإفراج عن حسابات العملاء، وقبول تحويل الدينار الكويتي إلى عملات أجنبية.

كما صدرت تعليمات إلى البنوك للعودة بحساباتها إلى المستويات التي كانت عليها يوم 1 أغسطس من عام 1990، وسداد الفوائد المستحقة على حسابات الإيداع والودائع الثابتة لفترة الإحتلال بكاملها.

ومن ثمّ، فقد إستعدّ بنك الكويت المركزي لتقييم الأوضاع الإقتصادية وتحديد السعر الإفتتاحي لصرف الدينار الكويتي. كما حدّد البنك العمليات المصرفية التي يتعين وقفها مؤقتاً، وكذلك القيود التي تُفرض على عمليات أخرى أثناء الفترة الإنتقالية التي لا مناص منها عقب التحرير مباشرة. وفي هذا الصدد، أتت جدولة تسوية الإلتزامات الدولية للبنوك المحلية، على النحو المشار إليه آنفاً، بمثابة التهيئة لإضطلاع هذه البنوك بعملياتها المحلية بعد التحرير.

كما تضمّنت الخطة طويلة المدى إعداد الدراسات حول عدة أمور أخرى على جانب ملموس من الأهمية، ومثال على ذلك ما يلي:

أ. تحديد عدد الفروع التي يقوم كل بنك بتشغيلها أثناء الفترة الإنتقالية عقب التحرير.

- ب. وقف أنشطة شركات الصرافة خلال الفترة الإنتقالية، ووضع الشروط التي يتعين على تلك الشركات إستيفائها للسماح لها بالعودة إلى ممارسة أنشطتها، بما في ذلك تسوية جميع المعاملات غير المستوفاة مع مراسليها في الخارج. وشملت هذه المعاملات التحويلات التي أجريت لصالح عملائها ولم تستوف بسبب الغزو.
- ج. تحديد الإجراءات التي يتعين إتباعها بعد التحرير بخصوص إستبدال أوراق العملة الجديدة من الإصدار الرابع لتحل محل أوراق العملة القديمة.
- د. وضع إجراءات السحب من حسابات العملاء لدى البنوك المحلية. وهذه الإجراءات قد وضعت بهدف تطبيقها على مدى فترة زمنية قصيرة بعد التحرير، عملاً على تخفيف الضغوط الواقعة على كل من البنوك المحلية والدينار الكويتي.
- هـ. متابعة عملية تسهيل البنوك الكويتية لموجوداتها الأجنبية، عملاً على مساعدتها على مواجهة ضغوط نقص السيولة المتوقع لها مجابهتها بعد التحرير.
- و. بحث الوسائل المختلفة المقترحة لقيام البنوك المحلية بتحصيل مديونياتها من العملاء الذين تأثرت أوضاعهم المالية سلباً بسبب الغزو.

ثالثاً: الفترة منذ التحرير:

عقب تحرير الكويت، برزت المهام الضخمة المتمثلة في إعادة بناء الإقتصاد الكويتي الذي دمرته الحرب، والذي تعرض لخسائر في بنيته الأساسية، ولتدمير في قدراته الإنتاجية والتنمية. وعلى سبيل المثال، فقد تضرر قطاع النفط بسبب إندلاع الحرائق في أكثر من سبعمئة بئر نفطية، ممّا أدّى بالتالي إلى توقف إنتاج النفط وتصديره، وهو ما يشكل المصدر الرئيسي لدخل البلاد. كما نجد في الجهاز المصرفي والمالي مثلاً آخر في ذلك الصدد، حيث عانى هذا الجهاز من توقف شامل لأنشطته، ممّا شكل تهديداً بعدم الإستقرار النقدي، وفقدان الثقة في العملة الوطنية، وإرتفاع معدلات التضخم المحلي الآخذة في الزيادة.

ولقد كان بنك الكويت المركزي مسؤولاً عن إعادة العافية إلى كل من أنشطة ودور القطاع المصرفي والمالي. وفي مضمار إعادة الأنشطة المصرفية لمستوياتها الإعتيادية، عمد بنك الكويت المركزي إلى تقديم إسهامات في مجالات عدّة، من أهمها تجهيز ذلك القطاع لإستعادة أنشطته الإعتيادية، وبحث أنجح السبل لمواجهة الإندفاع المتوقع للعملاء على السحب من ودائعهم لدى البنوك المحلية.

كما تمكّنت البنوك الكويتية - في وقت قياسي - من الإستمرار في تقديم الخدمات المصرفية الأساسية بسرعة مناسبة، ومواجهة التحدّيات التي فرضت عليها نتيجة للغزو العراقي، وهي تحدّيات تُفسّر الظروف الإستثنائية التي أعقبت التحرير مباشرة، والتي تمثّلت في العجز في العمالة الفنية،

وفي الخدمات الأساسية كالكهرباء، وتعطل نظم ومعدات الحاسب الآلي وأجهزته، وإفتقاد السجلات والنظم المحاسبية، والتدهور في الشبكات الهاتفية الخاصة بالاتصالات المحلية والدولية. ورغم ذلك كله، أصبحت البنوك المحلية في 24 مارس من عام 1991 مستعدة لإستبدال الأوراق النقدية للإصدار الثالث، والحصول مقابلها على نظيراتها الجديدة من الإصدار الرابع⁽³⁾.

ومن وجهة نظر بنك الكويت المركزي، كانت هناك عدة أمور حرجة الأهمية وتتعلق بالإدارة النقدية وبأهداف بنك الكويت المركزي، ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

أ. العودة السلسة والفعّالة التي إتسمت بها عمليات السحب من حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، وما يتبع ذلك من إستبدال للدينار الكويتي مقابل الحصول على العملات الأجنبية.

ب. الثقة في الدينار الكويتي.

ج. خفض المستوى العام للأسعار المحلية، وما يتبع ذلك من إستقرار لهذه الأسعار.

د. مشكلة المديونيات الصعبة.

1. السحب من حسابات العملاء:

لا يمكن الوقوف على هذه المشكلة بمختلف جوانبها ما لم يتم الإطلاع على الأرقام الفعلية التي تبين مدى ضخامة هذه السحوبات، والتحدّي الهائل الذي واجهه بنك الكويت المركزي في ذلك الصدد. وتبرز البيانات الشهرية للسحوبات والإيداعات التي تمت لدى البنوك المحلية عقب التحرير مباشرة، الوقائع التالية الملفتة للنظر:

أ. إزدادت السحوبات بصورة حادة خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت التحرير، إذ بلغت أقصاها في شهر مايو عام 1991 (جدول 1) بما قيمته 1102.9 مليون دينار كويتي (كان 85% منها بالدينار الكويتي والباقي بالعملة الأجنبية). وقد إستطاع بنك الكويت المركزي إكسار هذا الإتجاه المتزايد عبر فترة الشهرين التاليين (يونيو ويوليو من عام 1991).

وقد أكد بنك الكويت المركزي في مناسبات عدّة على مساندته لحالة الإستقرار النسبي للدينار الكويتي، وقد تأتى له تحقيق هذا الإستقرار من خلال ما إتبعه من نظام في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي وسعر الفائدة على الودائع الدينارية، حيث إستمرت أسعار الفائدة هذه عند مستويات تفوق نظيراتها من أسعار الفائدة على الإيداعات بالعملات الرئيسية الأخرى. هذا إضافة إلى تطبيق بعض القيود المؤقتة على السحوبات والتحويلات

(3) وهو التاريخ الذي عادت فيه البنوك الكويتية عقب التحرير إلى مزاولة أنشطتها الاعتيادية

إلى عملات أخرى، وذلك نظراً لإعتبارات فنية ومنطقية. ولم تشتمل هذه القيود على عمليات تحويل الأموال التي يستلزمها النشاط الإقتصادي بجوانبه المبررة، كما سُمح بالاستثناءات لأسباب إنسانية.

جدول (1)

السحوبات والإيداعات الشهرية لدى البنوك المحلية عقب التحرير مباشرة⁽¹⁾
(مليون دينار)

1991 ⁽²⁾						البيان	
الإجمالي	يوليو	يونيو	مايو	إبريل	مارس		
1516.2	131.7	206.0	934.9	194.9	48.7	بالدينار الكويتي	سحوبات
355.9	41.7	66.5	168.0	75.6	4.1	بالعملة الأجنبية	
1872.2	173.4	272.6	1102.9	270.5	52.8	الإجمالي	
646.9	97.9	127.9	183.6	196.5	41.0	بالدينار الكويتي	إيداعات
52.4	8.7	24.4	16.7	2.5	0.1	بالعملة الأجنبية	
699.3	106.6	152.3	200.3	199.0	41.1	الإجمالي	
869.5-	33.8-	78.2-	751.4-	1.6	7.7-	بالدينار الكويتي	سحوبات (-) إيداعات
303.6-	33.0-	42.1-	151.3-	73.1-	4.1-	بالعملة الأجنبية	
1172.9-	66.7-	120.3-	902.6-	71.5-	11.8-	الإجمالي	

(1) تشمل بيت التمويل الكويتي، والأرقام تقريبية.

(2) الدينار الكويتي يساوي 3.4642، و 3.4321، و 3.4567، و 3.4032، و 3.4238 دولاراً أمريكياً خلال الشهور الخمسة هذه على التوالي.

وقد حالف بنك الكويت المركزي النجاح في خفض معدل السحوبات بصورة ملموسة إلى حد أدنى قيمته 173.4 مليون دينار كويتي في شهر يوليو من عام 1991، ممّا أدى إلى قيام البنك المركزي بتخفيف القيود في ذلك الشهر، وذلك برفع الحد الأعلى المسموح به للسحوبات والتحويلات الخاصة بحسابات كل عميل للبنوك المحلية، من أربعة آلاف دينار إلى ستة آلاف.

وفي تاريخ لاحق (3 أغسطس من عام 1991) رُفِعَت هذه القيود بالكامل، وإِتَّخَذَ بنك الكويت المركزي الإجراءات الاحترازية اللازمة لمجابهة أي تدفقات ضخمة لرؤوس الأموال إلى الخارج.

وممّا يجدر ذكره هنا أن ما أُجْرِيَ من سحبات على الودائع ومن تحويلات إلى عملات أجنبية، قد كان أقل ممّا كان متوقعاً، وفقاً للتصورات السابقة في هذا الشأن.

ب. تراوحت الإيداعات لدى البنوك المحلية بين 41.4 مليون دينار كويتي خلال شهر مارس عام 1991 و 200.3 مليوناً (92% منها بالدينار الكويتي) في شهر مايو عام 1991، ممّا يعكس الثقة في النظام المصرفي والمالي، وإنخفاض حدة السحوبات. ذلك، أن الفارق بين السحوبات والإيداعات قد تدني ممّا قيمته -902.6 مليون دينار كويتي في شهر مايو عام 1991، وذلك إلى -66.6 مليوناً فقط في شهر يوليو عام 1991.

وإمعاناً في تشجيع الإيداعات لدى البنوك المحلية، وتعزيز مصداقية النظام المصرفي ككل، فقد أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى البنوك المحلية عقب التحرير بعودة أرصدة حسابات جميع العملاء إلى ما كانت عليه هذه الأرصدة بتاريخ 1 أغسطس من عام 1990، أي ما قبل الغزو، وبأن تقوم هذه البنوك بدفع فائدة على حسابات الإيدار والودائع الثابتة لفترة الغزو العراقي لدولة الكويت بكاملها.

2. الثقة في الدينار الكويتي:

تتباين فاعلية أدوات السياسة النقدية طبقاً لإختلاف الظروف الإقتصادية والنقدية التي تطبق خلالها. وقد وُضِعَ النظام الخاص بتحديد سعر صرف الدينار الكويتي بحيث يوفر لدولة الكويت الإستقرار الإقتصادي والنقدي الذي يتماشى مع إعتماد البلاد على النفط، الذي يتم تسعيره بالدولار الأمريكي. كذلك، فإن من الأمور حاسمة الأهمية بخصوص سياسة سعر الصرف سالفة الذكر، ما يتعلق بضرورة وفاء الواردات بالنصيب الأكبر من إجمالي الطلب المحلي ضمن نظام حرية التجارة والمدفوعات الذي تنتهجه دولة الكويت، والذي لا يطبق أية قيود على تحويل العملة. أمّا العامل الهام الآخر في هذا الصدد فيتمثل في كون الإقتصاد الكويتي إقتصاداً مفتوحاً في مجالات التجارة والإستثمار الخارجيين، ممّا يستدعي تنظيم تدفق رؤوس الأموال من الإقتصاد المحلي وإليه، فضلاً عن الحد من المضاربة على الدينار الكويتي.

وقد إستمر النظام الحالي المستخدم في تحديد سعر صرف الدينار الكويتي ساري التطبيق منذ 18 مارس من عام 1975. وهذا النظام يقوم على ربط الدينار بسلة خاصة من العملات، وأثبتت فاعليته في المحافظة على إستقرار الدينار قبل الغزو، كما كان له دورٌ حيوي عقب التحرير مباشرة بشأن ما يتعلق بإعادة الثقة والإستقرار إلى الإقتصاد الكويتي على وجه العموم، وإلى القطاع المصرفي والمالي على وجه الخصوص. وقد نشأت الحاجة إلى الثقة والإستقرار، عملاً على

مواجهة الإندفاع المتوقع من جانب العملاء لأغراض السحب من حساباتهم لدى البنوك المحلية، فضلاً عن حجم التحويلات المتوقعة من الدينار الكويتي إلى العملات الأجنبية.

وثمة حقيقتان هامتان توضحان ما نجم عن نظام سعر صرف الدينار الكويتي من نتائج إيجابية في المحافظة على الثقة في هذه العملة، وإستقرارها:

أ. أن متوسط أسعار بيع وشراء الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وفقاً لنظام سلة العملات، وحسبما أعلنها بنك الكويت المركزي في 24 مارس من عام 1991 (أول يوم للعمليات المصرفية بعد التحرير) كانت 287.5 فلساً مقارنة بسعر 287.490 فلساً في 1 أغسطس من عام 1990، أي في اليوم السابق للغزو. إن تطابق سعر صرف الدولار مقابل الدينار قبل الغزو وبعده إنما شكل حجر الأساس في إعطاء رسالة واضحة إلى جمهور المتعاملين عن نية بنك الكويت المركزي في المحافظة على كل من الثقة في الدينار الكويتي وإستقراره، وذلك من خلال العودة إلى تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي، بدءاً من المستوى الذي إنتهى إليه قبل الغزو.

ب. إستمر نظام سعر صرف الدينار الكويتي مباشرة بعد التحرير في منح إستقرار نسبي للدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية. وعلى وجه التحديد، تبرز الإحصاءات الشهرية المتوافرة عن فترتي ما قبل الغزو وما بعده (من يناير عام 1985 إلى يوليو عام 1990، ومن مارس عام 1991 إلى ديسمبر عام 1996) أن تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي كانت ضمن حدود ضيقة للغاية، مقارنة بتقلباته مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد كان أعلى إرتفاع وأدنى إنخفاض للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي 3.3% و-5.3% على التوالي خلال الفترة الأولى، مقارنة بنحو 2.2% و-1.5% فقط في الفترة الثانية. غير أن تقلبات الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى كانت بمعدلات أعلى من ذلك بكثير، وهذا ما يُبينه جدول (2).

3. الإستقرار النقدي والأسعار المحلية:

ضمن إطار الجهود المبذولة على صعيد الإقتصاد الكلي بهدف إعادة القدرات الإنتاجية للإقتصاد الكويتي، وتحقيق إستقرار الدينار (وهو العملة الوطنية)، وإعادة تأهيل القطاع المصرفي والمالي، فقد عُنيت السياسة النقدية بتحقيق هدف إستقرار الأسعار المحلية والحفاظ على ذلك الإستقرار. ويرجع سبب هذا الإهتمام إلى التضخم الذي ساد البلاد خلال الفترة اللاحقة للغزو نتيجة لتضافر كل من نقص المعروض من السلع والخدمات بسبب تضرر الموانئ والمرافق التخزينية من جانب، وإرتفاع الطلب الكلي المحلي الذي تفاقم نظراً للزيادة المفردة في السيولة المحلية، من جانب آخر.

جدول (2)

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي والعملة الرئيسية

(1) الفترة الأولى (يناير 1985 - يوليو 1990)

أعلى ارتفاع	أدنى انخفاض	
(%)	(%)	
8.98	-11.58	جنيه إسترليني
8.63	-8.96	مارك ألماني
9.31	-10.03	فرنك سويسري
9.08	-7.82	فرنك فرنسي
10.63	-6.62	ليرة إيطالية
8.05	-8.21	ين ياباني
3.31	-5.30	دينار كويتي

(2) الفترة الثانية (مارس 1991 - ديسمبر 1996)

أعلى ارتفاع	أدنى انخفاض	
(%)	(%)	
16.16	-5.32	جنيه إسترليني
6.03	-6.86	مارك ألماني
6.79	-8.01	فرنك سويسري
5.85	-6.75	فرنك فرنسي
15.22	-6.07	ليرة إيطالية
9.93	-8.38	ين ياباني
2.17	-1.48	دينار كويتي

وكان الطلب على النقد خلال فترة ما بعد التحرير ملحوظاً تماماً، فقد دلت عمليات مقاصة البنوك لدى بنك الكويت المركزي على انخفاض في عدد المعاملات من 211.5 ألف معاملة (بقيمة 366.9 مليون دينار كويتي) في شهر يوليو من عام 1990، وذلك إلى 62.1 ألفاً فقط (بقيمة 229.1 مليون دينار كويتي) في شهر سبتمبر من عام 1991. وقد تمثلت مسؤولية بنك الكويت المركزي آنذاك في خفض الزيادات المتوقعة في معدل التضخم، والتي اعتبرت انعكاساً لاختلال التوازن بين الطلب على النقود، وقدرة الإقتصاد على عرض السلع والخدمات، نتيجة لتضرر الموائئ، ونظام النقل، وشبكة

التزويد بالسلع. ولقد كان الحفاظ على الإستقرار من هذا المنظور الموسع بمثابة الإسهام الأساسي للسياسة النقدية خلال الفترة الإستثنائية التي أعقبت التحرير.

ووفقاً لمؤشر الأسعار المحلية الذي أعدّه بنك الكويت المركزي خلال هذه الفترة، إرتفعت الأسعار في شهر إبريل من عام 1991 بما نسبته 85% عن مستواها قبل الغزو (باعتبار شهر مايو عام 1990 فترة الأساس في المقارنة)، مقابل أقل من 2% خلال 1990/89. ولحسن الحظ، فإنه في فترة الأسبوعين المنتهيين في 7 سبتمبر من عام 1991، أظهر مؤشر الأسعار زيادة نسبته 12.8% فقط عن فترة ما قبل الغزو، مقارنة بنحو 9% في نهاية شهر ديسمبر من عام 1991. وتظهر البيانات السنوية عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، زيادات في الأسعار المحلية بنسب بلغت -0.6%، و 0.4%، و 2.5%، و 2.7%، وذلك للأعوام الأربعة المنتهية بعام 1995 على التوالي.

4. مشكلة المديونيات الصعبة:

حظيت هذه المشكلة بإهتمام ملحوظ من جانب بنك الكويت المركزي عقب التحرير. وقد نجم هذا الإهتمام عن إقتناع البنك بالآثار السلبية المحتملة لهذه المشكلة في قدرة القطاع المصرفي والمالي على القيام بدوره في تعزيز أداء القطاعات الإقتصادية المحلية.

ولقد كانت بداية مشكلة المديونيات الصعبة نتيجة لإنهيار سوق الأوراق المالية في أوائل الثمانينات. وقد بدأ بنك الكويت المركزي خلال عام 1985 في وضع المعايير الخاصة بالمخصصات المطلوبة مقابل المديونيات الصعبة للبنوك، عملاً على الوقوف على حجم المشكلة. وقد قام بنك الكويت المركزي في فترة لاحقة بإدخال برنامج تسوية التسهيلات الإئتمانية الصعبة، والذي بدأ تنفيذه منذ نهاية عام 1986. وبنهاية النصف الأول من عام 1990 كان ما نسبته نحو 90% من هذا البرنامج قد تمّ إنجازه.

ولقد تفاقمت مشكلة المديونيات الصعبة بسبب الغزو العراقي للكويت في عام 1990، حيث إزدادت هذه المديونيات لتصل إلى 6262 مليون دينار كويتي، أي بما يمثل 47% من الميزانية المجمعة للبنوك المحلية، وخصّ هذا المبلغ 10423 مديناً تم شراء وإدارة مديونياتهم مقابل السندات الحكومية لشراء المديونيات. ومن ثمّ، فإنّ تنظيف ميزانيات البنوك المحلية - عقب التحرير - من المشكلة الحادة والمسترسلة للمديونيات الصعبة، قد إنعكس بشكل إيجابي على أداء تلك البنوك وملاءتها وربحياتها، إضافة إلى تصنيفها الإئتماني من جانب وكالات التصنيف الدولية.

رابعاً: الدروس المستفادة من الأزمة:

كخلفية معلوماتية عن مدى فاعلية هذه الدروس، توضح الإحصاءات المتوفرة أنّ ثمة مجموعة من المؤشرات المصرفية التي عكست الآثار الإيجابية للسياسة النقدية المتبعة لفترة ما بعد تحرير الكويت، وقد شملت هذه المؤشرات ما يلي:

1. زيادة صافي أرباح البنوك المحلية لتصل إلى 129 مليون دينار كويتي في عام 1995، بما يُمثّل ارتفاعاً نسبته 35.2% عن العام السابق، وهذه أعلى نسبة من الأرباح منذ عام 1984.

2. إرتفاع في ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية من 5780.6 مليون دينار كويتي عقب التحرير مباشرة (نهاية شهر مارس عام 1991) إلى مستويات كان أدناها 5297.6 مليوناً في نهاية شهر أغسطس عام 1992، وأعلاها 7089.2 مليوناً. وفي الآونة الأخيرة، وصلت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية في نهاية شهر أكتوبر من عام 1996 إلى 6873.5 مليون دينار كويتي، مسجلة بذلك زيادة قيمتها 1092.9 مليون دينار كويتي، ونسبتها 18.9% عن مستواها في شهر مارس من عام 1991.

3. معدل مرتفع لكفاية رأس المال بلغ 28% في عام 1995، مقابل الحد الأدنى المطلوب ونسبته 8% وفقاً للمعايير الدولية.

4. تصنيف إئتماني جيد نسبياً، حظيت به مؤخراً كل من الدولة والبنوك المحلية من جانب الوكالات الدولية للتصنيف الإئتماني.

وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات المصرفية تقدم دليلاً على مدى تعافي أوضاع البنوك الكويتية بصورة سريعة و متميزة بعد تعرضها للأزمة المالية التي جرّها عليها الغزو العراقي، فإن تلك المؤشرات لا تُمثّل أقصى ما تصبو إليه أهداف وطموحات السياسة النقدية في دولة الكويت. وتتطوي التطلعات المستقبلية للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزي على الوسائل الكفيلة بتحقيق المزيد من الإرتقاء بأداء الجهاز المصرفي والمالي، وزيادة فاعليته في خدمة أهداف الإقتصاد الكويتي. وعلى وجه التحديد، فإن بنك الكويت المركزي يسعى في الأعوام القادمة، ومن خلال عمليات الدمج والمشاركة الأجنبية، إلى إيجاد وحدات مصرفية ومالية قادرة على الأداء المتميّز، والوفاء بالمعايير الدولية، وتقديم خدمات ممتازة ومنافسة حرة، محلياً وخارجياً.

وقد حظيت دولة الكويت على إثر الغزو العراقي بالإشادة على المستوى الدولي، وذلك لما أظهرته من مهارات في إدارة شؤونها المالية منذ الإحتلال العراقي في سنة 1991/90. وعلى الرغم من أن البلاد كانت آنذاك تحت الإحتلال، وتعطلت قطاعاتها الإنتاجية، وتوقفت مؤسساتها المحلية عن العمل، إلا أن السلطات الكويتية قد إستطاعت من الخارج أن تدير وتسيطر على ممتلكاتها المالية في العالم، وأن تبيث الإستقرار في مؤسساتها المالية التي غدت مبعثرة التواجد في أنحاء المعمورة، وأن تضع برنامجاً لإعادة الهيكلة خلال مرحلة ما بعد التحرير. ولقد غطّت الدروس المستفادة من الغزو العراقي مجالات متنوعة ضمت إدراك قيمة المهارات التحليلية والإتصالات التعاونية، وإيجاد عاملين يتميزون بالخبرة والتفاني في العمل، وبلوغ تحديد واضح للصلاحيات، وحسن تفهم الجوانب الإجرائية، والمرونة في التطبيق.

وكان الدرس الأول المستفاد من الغزو العراقي هو إدراك قيمة وجود بنية مؤسسية أساسية قوية ومرنة، مدارة بعلم ومعرفة، وكانت بالفعل راسخة الكيان قبل الأزمة. وتامماً كما تصمد المباني رغم الزلازل، فقد تمكنت هذه المؤسسات من البقاء على الرغم من تعرضها لضغوط كفيلة بخلخلة أقوى الأساسات. فلا مغالاة إذاً في القول: إن الأسس التي قام عليها نجاح الإدارة المالية الكويتية أثناء الإحتلال العراقي كانت قد وُضِعَتْ قبل ذلك بسنوات عدّة. ففي أوقات الأزمات، ينبغي أن تتخذ القرارات في أقل وقت ممكن وإستناداً إلى أقل قدر ممكن من المعلومات، وذلك إعتماً على ما تتمتع به السلطات الخبيرة من بصيرة تحليلية. وتكتسب مثل هذه المهارات التحليلية بمضي الزمن من خلال الممارسة في ظل نظام جيد التنظيم. ولقد عملت السلطات النقدية الكويتية في ظل مثل هذا النظام قبل الغزو، وثبتت سلامة تنظيمه أثناء أزمة سنة 1991/90.

ويتمتع هذا النظام الفعّال بسمات متميزة ثبتت أهميتها الحاسمة أثناء الإحتلال. وقد شملت هذه السمات العلاقة بين بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية، كما أن التعامل بين بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية قد حكمته دوماً مبادئ واضحة تنطلق من إطار إداري وقانوني. وفي الأعوام التي سبقت الغزو، كانت قد حُدِّدت مجموعة متباينة من مهام بنك الكويت المركزي وقواعده الرقابية، كما كانت قد حُدِّدت إلتزامات النظام المصرفي والمالي.

وكنتيجة لما سبق، فقد إعتاد القطاع المصرفي والمالي، على مر السنين، على العمل في ظل السلطة غير المتحيزة لبنك الكويت المركزي، وعلى إتباع ما هو مفروض على هذا القطاع من جوانب إجرائية خاصة بالنواحي التشغيلية وتقديم التقارير. ولقد كانت هناك إتصالات مستمرة ومشاركة دائمة في المعلومات بين وحدات هذا القطاع وبنك الكويت المركزي، وذلك إدراكاً من أن التفاهم بين البنك المركزي وهذه البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه لا يمكن أن يتأسس فقط على الأرقام الواردة في الميزانيات العمومية.

علاوة على ذلك، فإن الدرس المستفاد من الغزو العراقي بخصوص الحاجة إلى وجود مؤسسات مصرفية ومالية قوية وفعالة، يفسر جهود بنك الكويت المركزي بعد التحرير لتحقيق ما يلي:

أ. تعزيز الأداء المهني للبنوك الكويتية. وقد تطلبت هذه الجهود من بنك الكويت المركزي تبني نظم رقابية جديدة، من بينها القواعد الخاصة بالحد الأقصى للتركيزات الإئتمانية، والشروط المطلوبة لحصول أعضاء مجالس إدارات البنوك على تسهيلات إئتمانية من البنوك التي يعملون بها، والخبرة المطلوبة والمتوجب توافرها في أعضاء مجالس إدارات البنوك وكبار المسؤولين التنفيذيين لتلك البنوك.

ب. إصلاح قاعدة النظام المالي من خلال إلغاء تواجد الشركات المالية التي لم تكن قادرة على مواصلة أنشطتها بإتباع نظم مالية فعّالة معتمدة محلياً ودولياً. كذلك، طالب بنك الكويت المركزي الشركات المتمتعة بالمقدرة المطلوبة بأن تعزز قاعدتها الرأسمالية وتصلح نظمها الخاصة بالرقابة الداخلية.

ج. التوسع في القاعدة المتنوعة للنظام المصرفي والمالي، وذلك من خلال إنشاء شركات إستثمارية جديدة قادرة على القيام بأنشطتها وفقاً للمبادئ الإسلامية، وكذلك إعداد تشريع جديد خاص بالبنوك الإسلامية، حيث يجري إستكماله حالياً.

أما الدرس الثاني المستفاد من الغزو العراقي للكويت فهو ما تمثل في علاقة عمل فعالة فيما بين البنوك. ولقد برزت علاقة العمل الوثيقة والراسخة بين بنك الكويت المركزي والبنوك الخاضعة لإشرافه، من خلال السرعة التي قام بها البنك المركزي بإعادة هيكلة البنوك الكويتية عملاً على تأمين عملياتها، وتمكينها من الإستمرار في الوفاء بالإلتزام أو السداد لمعاملاتها الأجنبية. وقد صدرت تعليمات بخصوص تحديد مسؤولي البنوك في إطار إعادة تنظيم التواقع المعتمدة، وأبلغت هذه التعليمات إلى الجهات المعنية الدولية. كذلك، فقد نُفذ بالسلسلة ذاتها قرار إلغاء أوراق النقد من الإصدار الثالث للدينار الكويتي كعملة لها قوة إبراء قانونية. وتشير هذه الإجراءات المتخذة إلى كفاءة السلطة النقدية، التي إعتادت على إتباع القنوات المعتمدة للصلاحيات، والقيام بعمليات ذات صبغة تعاونية.

وقد علمتنا أزمة الغزو درساً ثالثاً وهو أننا كنا محقين في تمسكنا بمبدأ الوفاء بمختلف تعهداتنا وإلتزاماتنا، بغض النظر عما ينطوي عليه ذلك من تكلفة ومصاعب. ولو كنا قد تجنبنا الوفاء بهذه التعهدات والإلتزامات لجرّ علينا ذلك مشاكل عديدة، تتمثل إحداها في فقد الثقة والإحترام في نظامنا المصرفي. ويفسر ذلك سبب إصدار التعليمات إلى البنوك الكويتية لتسوية جميع تعاملاتها القائمة مع نظرائها خارج البلاد، وإلى العودة بأرصدة حسابات عملائها إلى ما كانت عليه في 1 أغسطس من عام 1990، ودفع الفوائد على حسابات الإيداع والودائع الثابتة عن مدة الإحتلال بكاملها.

ويذكرني وفأؤنا بتعهداتنا وإلتزاماتنا دون أي تردد، بمقولة لي في كلمة أُلقيت خلال عام 1991: "إننا كبنك مركزي سنبرهن للجميع، محلياً وإقليمياً وعالمياً، على أننا قادرون - بمشيئة الله تعالى - على تجاوز مختلف التحديات التي تواجهنا، وأن الوقت وحده كفيل بإثبات ذلك" (4)

أما الدرس الرابع المستفاد من الغزو العراقي للكويت، فقد تَمَثَّل في الحاجة إلى أن نكون قادرين على تقييم الأزمات بدقة. ففي خضم الأزمة المفاجئة والمتدافعة الأحداث التي خاضتها دولة الكويت، إستطاعت سلطاتها النقدية تقييم المخاطر بدقة أتاحت لها اتخاذ القرارات والبدء في تطبيق إجراءات فعالة. فقد أدركت هذه السلطات التهديد المحيى بكل من العملة الوطنية، ومصادقية القطاع المصرفي والمالي، والموجودات الوطنية، ومصالح المواطنين، فشرعت في وضع الخطط القصيرة والبعيدة المدى.

وقد علمنا الدرس الخامس إستباق التطورات والأحداث محتملة الوقوع. ولما كان يتعين إستخدام الوقت بأعلي كفاءة ممكنة أثناء فترات الأزمات، لذلك تحتاج هذه الفترات إلى إتخاذ إجراءات مدروسة والقيام

(4) كلمة بعنوان "مهام جوهريّة لبنك الكويت المركزي خلال فترة الإحتلال العراقي وبعد تحرير الكويت"، والتي أُلقيت في المنامة بالبحرين بتاريخ 30 نوفمبر من عام 1991، بمناسبة الإجتماع السابع عشر للإتحاد العربي لخبراء النقد.

بما يلزم عمله دون تأخير، وهذا ما واجهه بنك الكويت المركزي وقتذاك من مسؤولية. فعلى سبيل المثال، توقع بنك الكويت المركزي أنه ستجري خلال الفترة اللاحقة للتحرير مباشرة سحبيات مكثفة من حسابات المودعين لدى البنوك المحلية، وتحويلات مماثلة من الدينار إلى العملة الأجنبية. وقد تكونت لدى بنك الكويت المركزي وجهات نظر عملية حول السبل المناسبة لمجابهة مثل هذا التحدي بمرونة، وبما يؤدي إلى التطبيق التدريجي للضوابط المطلوبة خلال فترة زمنية محدّدة، على أن يصار بعدها إلى رفع هذه الضوابط.

أما الدرس السادس فقد تمثل في أهمية إبقاء الإتصال المستمر مع السلطات النقدية والمالية الأخرى. فعلى سبيل المثال، قام بنك الكويت المركزي بالتشاور مع كل من وزارة المالية، والهيئة العامة للإستثمار، والسلطات النقدية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما قام البنك أيضاً بالإتصال مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من السلطات المالية والنقدية الدولية. ومع عودة البنوك الكويتية بعد إعادة هيكلتها إلى الإضطلاع بالإشراف على عملياتها في مجالات شتى، فقد أبلغ بنك الكويت المركزي طلبه إلى السلطات المختصة في هذه المجالات لرفع التجميد عن الموجودات الكويتية، والذي كان قد فرض منعاً لتهبها من جانب المحتل العراقي. ونظراً لإتساع نطاق مثل هذه الأعمال، يتضح بالتالي أن روحاً من التعاون والثقة قد سادت التعامل فيما بين السلطات النقدية الكويتية، ونظيراتها في المجتمع الدولي.

وقد كان الإقرار بأهمية وضع الخطط والإجراءات الخاصة بإعادة البناء في فترة ما بعد التحرير، هو ما جاء به الدرس السابع. فمن شأن هذا التخطيط أن يُمكن السلطات المعنية من القيام - على نحو أفضل - بتوجيه مجريات الأحداث المستقبلية نحو أهداف محدّدة، وأن يتيح المزيد من السيطرة على التحديات غير المتوقعة. وقد بينت هذه المهام - بمزيد من الوضوح - كلا من المهارات التحليلية ومدى التنظيم المؤسسي للسلطات النقدية الكويتية، حيث أدركت ضرورة إدماج كل من المحدوديات المرحلية والعمليات المرحلية في خطط بشأنها، وذلك بهدف إستيعاب ما يطرأ على الظروف المحيطة من تغييرات على إمتداد فترة إعادة البناء. ومن ثمّ، فقد تم تحديد ما يسمى بالفترة "الانتقالية"، كما تمّ الإعتماد على ما يتسم به النظام القائم من مرونة لإدخال التعديلات على العمليات حسبما تُمليه الحاجة بمرور الوقت.

أما الدرس الثامن، وهو درس له وزنه، فقد تمثل في إعطاء الأولوية والأهمية للسياسات الرامية إلى إحداث الإستقرار. فقد كانت هذه السياسات ضرورية برمتها في ظل ظروف إقتصاد كانت قد دمرته الحرب، وإضطراب النظام المصرفي والمالي، وكلها ظروف خلّفتها الإحتلال حتى بعد زواله. وقد تضمّن ما سبق من سياسات، قيام بنك الكويت المركزي بجهودٍ حثيثة للحفاظ على إستقرار الدينار الكويتي بعد التحرير.

وعلينا أن نقر بأنه لو أتخذ أي قرار بخفض ملحوظ في سعر صرف الدينار الكويتي، مهما كان هذا القرار مبرراً من منطلقات إقتصادية، لكان قد خلّف إنطباعاً عاماً بإحتمال حدوث مزيد من الإنخفاضات العاجلة في سعر صرف الدينار. وقد جاد علينا هذا الدرس المستفاد من الأزمة بضرورة إعطاء الأولوية إلى السياسات الهادفة إلى إحداث الإستقرار بصفة عامة، ولاسيما ما يتعلق منها بالعملة الوطنية.

هذا، وقد كان الأسلوب الذي إتبعه بنك الكويت المركزي في إستباق وقوع الإنعكاسات السلبية لمشكلة المديونيات الصعبة وتصرفه تجاهها، هو ما إنطوى عليه الدرس التاسع المستفاد من الأزمة. وتوضح شدة هذه الإنعكاسات المتوقعة سبب تناول هذه المشكلة لذلك القدر الملموس من إهتمام بنك الكويت المركزي خلال فترة ما بعد التحرير. ويمكن القول إن جُل الإنجازات في مضمار حل هذه المشكلة قد تَمَثَّل، من وجهة نظر البنك المركزي، في معالجتها على مرحلتين، أولاًها إستهدفت تنظيف ميزانيات البنوك المحلية من مشكلة المديونيات الصعبة، وهي مشكلة عويصة ومطولة. أمَّا المرحلة الثانية، فقد إختصت بكيفية معالجة البنوك المحلية لعملية تحصيل المديونيات من عملائها الذين تأثرت أوضاعهم الإقتصادية سلباً من جراء الغزو العراقي. ولقد كان تنظيف ميزانيات البنوك من المديونيات، من خلال سندات حكومية لشراء المديونيات، بمثابة خطوة أولى على درب تمكين هذه البنوك من القيام بدورها المناسب في خدمة أهداف الإقتصاد الوطني.

وفضلاً عما كان للأزمة من إنعكاسات سلبية على المرافق الخاصة بالقطاع المصرفي والمالي، فإنه يتعين أيضاً تقييم هذه الإنعكاسات على العاملين في السلطات النقدية ومسؤولي البنوك، وهذا فحوى الدرس العاشر المستفاد من الأزمة. فلقد حافظ بنك الكويت المركزي على الإتصال المستمر مع موظفيه الذين كانوا متواجدين في الدول المختلفة، وذلك لكي يتمكن من إعادتهم إلى العمل في دولة الكويت بعد التحرير. ففي وقت الأزمات، يتعين البقاء على دراية بمكان تواجد الموظفين المدربين، إذ أن تدريب موظفين جُدد هو أمر مكلف مادياً، ويتطلب زمناً طويلاً. والواقع، أن بعض هؤلاء المسؤولين كان يعمل في الخارج لصالح بنك الكويت المركزي، حيث إحتفظ البنك بوجود قوى له في الخارج أثناء الأزمة. وغني عن البيان، أن العاملين في مجال السياسة النقدية كانوا يؤدون عملهم لصالح بنك الكويت المركزي بالخارج في ظل ضغوط شديدة، وكانوا دوماً رهن الإستدعاء لتلبية متطلبات العمل. من هنا علمتنا الأزمة قيمة وجود أفراد مؤهلين وقادرين على توظيف هماتهم لمواجهة المشاكل والصعوبات على نحوٍ من السرعة وبأسلوب يتسم بالثقة والجرأة. ولقد إستطاع هؤلاء الأفراد المخلصون ذوو الخبرة في مضمار معاشتهم للأزمة، أن يحيلوا صراعها العنيف إلى تحديات، وأن يُبدِّلوا ما إنطوت عليها من هولٍ إلى ثقة وتفاؤل.

ومن الواضح أن الكويت قد تمكَّنت من الصمود أمام الصدمة الشديدة التي حاقت بجهازها المصرفي والمالي بسبب الغزو العراقي، بفضل نضوج الفكر وسلامة الأساس اللذين إتسمت بهما أعمال بنك الكويت المركزي والمؤسسات المصرفية والمالية في دولة الكويت، حيث درجت لأعوام طوال على العمل في ظل إقتصاد يسوده الإنفتاح والتفاعل مع العالم الخارجي. ولعل أبرز معالم هذا الإنفتاح ما يتضح في غياب القيود على تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وفي ربط سعر صرف الدينار الكويتي لفترة زمنية طويلة بسلة من العملات، ممَّا أضفى على العملة الكويتية ما تُحسد عليه من إستقرار. كما تحقَّق الإستقرار للنظام بأثره، نظراً للرقابة واضحة المعالم التي يمارسها بنك الكويت المركزي على المؤسسات المصرفية والمالية.

وختاماً، فليست هناك ضمانات بالحيلولة دون وقوع الأزمات. ويقول "إي جيرالد كوريغان" (E. Gerald Corrigan) رئيس مجلس إدارة مؤسسة "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs) "بالمحصلة النهائية، فإن العامل حاسم الأهمية في التغلب على الأزمات يتمثل في السمة المتعلقة بمصداقية كل من البنك

المركزي والقائمين عليه" ⁽⁵⁾، ولقد إستطاعت السلطات النقدية الكويتية بناء وتعزيز مثل هذه المصادقية من خلال الأزمة العنيفة التي مرت بها.

(5) "إدارة البنوك المركزية للأزمات المالية"، والتي أُلقيت في 25 أكتوبر عام 1995 في شنغهاي بالصين.